

تأجتاح

دو فصل نامه علمی - تخصصی
سال اول، شماره ۱، بهار و تابستان ۱۳۹۶

الردّ على القول بجواز الربا الإنتاجي

رسالة في جواب نظرية بعض المعاصرين في الربا الاستثماري^١

آيت الله السيد محمد مهدي الموسوي الخليخي^٢

تأجتاح

خلاصة المقالة

إنّ حرمة الربا من ضروريات الشريعة الإسلامية و آيات الكتاب و الروايات المتظافرة من السنة، قاضية بما. لكن مع ذلك في تحديدها، أبحاث. منها شمول أدلة حرمة الربا، للربا الإنتاجي، و إن حاول بعض المعاصرين إثبات حليلة الربا الإنتاجي في قبال الربا الاستهلاكي بأشده محاولة، بيد يثبت هذا المقال أنّها محاولة بلا طائل.
مفاتيح البحث: الربا، الربا القرضي، الربا الإنتاجي، الربا الاستهلاكي، علّة تحريم الربا.

مقدمة

قد لاحظت ما حرّره بعض المعاصرين في الرسالة الربوية^٣ و حاول التحليل الربا الاستثماري

١. تاريخ استلام المقالة: ١٤٣٤/٦/١٩.

٢. استاذ الحوزة العلمية في مشهد المقدسة.

٣. الصانعي، رباى توليدى.

أي الإنتاجي الذي يتعاطاه التجار للاسترباح - بأشدّ محاولة في قبال القسم الآخر من الربا الاستهلاكي الذي يتعاطاه الفقراء والمحتاجون، فيحرم هذا ويحلّ ذلك وأظنه تقسيماً ضيقاً.

ردّ نظرية التحليل

أولاً: ما هو المقسم في تقسيم الربا بالاستهلاكي والإنتاجي؟ هل هو: المقترض: فيقسّم بالفقير والتاجر، ويحرم أخذ الربا من الأوّل دون الثاني. العنوان: فيقسّم بعنوان الحاجة وعنوان التجارة و إن لم يصرفاه في مأخوذه له من العنوان. القصد: فيحرم إذا قصد الاقتراض للحاجة ويحلّ إذا قصد الاقتراض للتجارة و إن لم يصرف هذا في الحاجة و ذاك في التجارة.

الصرف: أي إذا صرفه المقترض في الحاجة فيحرم أخذ الربا منه و إن صرفه التاجر في التجارة، فيحلّ و لو على نحو الشرط المتأخر. الضرر و الربح: بمعنى أنّه لو تضرّر المقترض بدفع الربا يحرم الأخذ منه و إذا ربح التاجر من الاقتراض يجوز أخذ الربا منه على نحو الشرط المتأخر أيضاً. هذه احتمالات خمسة ليس لديه أي دليل على إثبات أحدها، فما هو المقسم بين الحرام و الحلال و ما هو الدليل الشرعي على ذلك؟ هذا أولاً.

ثانياً: إنّ الاستفادة من قوله تعالى ﴿وَإِنْ تَبْتِغُوا فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾^١ أنّ علّة أخذ الربا هو الظلم.

و قولكم:

إنّ أخذه من التاجر أو صاحب المصنع و نحو ذلك ممن يستفيد من الاقتراض من البنك و نحوه لا يكون ظلماً، بل هو عدل لحصول الربح للأخذ و المعطي، فهما ينتفعان من هذا الاقتراض؛ البنك بأخذ الربا و التاجر بالاسترباح، فأبى ظلم في ذلك في حين إقامة الأسواق التجارية بذلك.

جوابه: أنّ الاقتراض من البنك أيضاً يكون في معرض الظلم؛ لأنّ التاجر و نحوه ممن يصرف المال في سبيل الاسترباح قد يخسر خسارة كادحة، بل قد يفني جميع رأس ماله و يبقّى مديوناً للبنك، فعليه خسارتان: خسارة التجارة و خسارة الربا، أي يتضرّر بضررين: ضرر

١. البقرة، ٢٧٨ - ٢٧٩.

التجارة و ضرر الربا، فأين الاسترباح المحوّز للربا؟ و قد لا يربح و لا يخسر لكن عليه دفع الربا إلى البنك، فليس الاقتراض من البنك راجحاً دائماً، بل هو في خطر الضرر المضاعف: ضرر التجارة و ضرر الربا و هذا ظلم مضاعف، فما هو المخلص الشرعي؟ إذن لا بدّ و أن يحدّد الحليّة بالانتفاع، بمعنى أنّه إذا انتفع التاجر من الاقتراض من البنك فيحلّ أخذ الربا منه و إلّا فلا.

هذا و لكنه يبقى سؤال و هو أنه ما هو ملاك الربح؟ و بأي مقدار يربح كي لا يكون ظلماً؟ و نحوه من السؤالات المطروحة أمام هذا الاجتهاد الاستحساني غير المستند إلى دليل فقهي.

نعم، هناك طريقة لحلّ هذه المشكلة نسبياً و هي المضاربة مع البنك، فإنّ ضرب احتمالات الضرر فيها أقل من ضرب احتمالات الاقتراض الربوي، فإنّ التاجر إذا لم يربح و لم يخسر فليس عليه شيء، بخلاف المقرض، فإنّ عليه إعطاء الربا للبنك على كل تقدير، سواء ربح أو خسر أو بقي حاله؛ لم يربح و لم يخسر.

فتحصّل أن إخراج الاقتراض الاستثماري من عموم أدلة حرمة الربا بهذا الوجه الاستحساني لا يستند إلى دليل فقهي، بل هو استحسان محض لوحظ فيه توجيه عمل البنك الربوية، ارضاء لوجهة نظر الاقتصاد الراجح في السوق التجاري في يومنا الحاضر و هذا يعني خضوع الدين للوضع الموجود.

و ممّا يضحك به الثكلى أنّه يسند إلى الفقهاء الغفلة عن هذه المسألة التي هي أبسط ممّا لا يغفل عنه أدنى مسلم و لو كان عامياً، فضلاً عن الطلبة العاديين، فإنّ الاستقراض الربوي للانتفاع به في التجارة و نحوها أمر بسيط رائج لا يتصوّر غفلة الفقهاء بل الطلبة منه، إلا أنّهم امتنعوا عن القول بتحليله؛ نظراً إلى عموم الأدلة و شمولها لمثل ذلك، فإنّ هذا ممّا لا يخفى على أبسط الأذهان.

و قد تعرّض السيد الطباطبائي رحمته الله للربا الاستثماري و ساواه في المحذور الاقتصادي مع الربا الاستهلاكي، قائلاً:

هذا في الربا المتداول بين الأغنياء و أهل العسرة - يعني ما ذكره من المحذور الاقتصادي - و أمّا الذي بين غيرهم - كالربا التجاري الذي يجري عليه أمر البنوك و غيرها على القرض و الاتجار به - فأقلّم فيه أنه يوجب انجرار

تاجراً

الرد على القول بجواز الربا الإنتاجي

المال تدريجاً إلى المال الموضوع للربا من جانب و يوجب ازدياد رؤوس أموال التجارة و اقتدارها ممّا هي عليها بحسب الواقع و وقوع التناول بينها و أكل بعضها بعضاً و المضام بعضها في بعض و فناء كل في ما هو أقوى منه، فلا يزال يزيل في عدد المحتاجين بالإعسار، و يجتمع الثروة بانحصارها عند الأقلين و عاد المحذور الذي ذكرناه آنفاً.^١

و يقصد من المحذور ما ذكره قبل ذلك بقوله «و هو المهرج و المرج و فساد النظام الذي فيه هلاك الانسانيه و فناء المدينة».^٢

ثم يقع الكلام في عموم أدلة التحريم أو إطلاقها للقرض التجاري و من المعلوم أنّه لولا الإطلاقات و العمومات لزم تأسيس فقه جديد.

الدليل القرآني و الإطلاق حرمة مطلق الربا

الآيات الكريمة في تحريم الربا نزلت في ثلاث سور: النساء و آل عمران و البقرة و لحنها تؤدّي إلى أنّها نزلت تدريجاً و الله العالم. أمّا الآية الأولى فهي حكاية تحريمه على اليهود، إشعاراً بأنّها لا بدّ و أن تحرم على المسلمين أيضاً، لا اشتراكهما في النهي عن المفسد و لا فرق في الأديان الإلهية في المناهي الناشئة من المفسد و هي قوله تعالى:

﴿فَظَلَمَ مَنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَ بَدَّاهُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا وَ أَخَذِهِمُ الرِّبَا وَ قَدْ هُمُورًا عَنْهُ وَ أَكَلَهُمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَ أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾.^٣

المستفاد من هذه الآية أنّ حرمة الطيبات على اليهود نشأت من أمور؛ ظلمهم على الناس و منعهم عن الإيمان بالله و أخذهم الربا و أكلهم أموال الناس بغير رضاهم.

و المراد من الربا هو الزيادة في الأموال، بقرينة الأخذ، فلا يعمّ مطلق الزيادة بالمعنى اللغوي، كالزيادة في الأكل و نحوه، فكانوا يأخذون الزيادة في الأموال المعاوزية؛ إذ لا يصدق الزيادة إلا باتّحاد الزائد و المزيد عليه في الجنس، كالحنطة بالحنطة و الشعير بالشعير و الدرهم

١. الطباطبائي، الميزان، ج ٣، ص ٤٣٠.

٢. همان.

٣. النساء، ١٦٠-١٦١.

بالدرهم، أو الافتراض بمبلغ و الأداء بالأزيد منه، فلا بد أن يكون أحد الطرفين أزيد في المقدار من الطرف الآخر.

و الظاهر أن «اللام» في قوله تعالى «وَ أَخَذِيهِمُ الرِّبَا» للعهد الخارجي و الإشارة إلى ما تعارف عند اليهود و هو الربا القرضي أو الأعم من المعاملي، فلا إجمال في الآية و الأخذ بالمتيقن و هو الربا الاستهلاكي.

أما الآية الثانية فهي قوله سبحانه تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَ اتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^١.

هذه الآية خطاب للمسلمين رأساً و تصريح بتحريم الربا عليهم بعد الإشعار في الآية الأولى من تحريمه على اليهود و الظاهر أن المراد من الأكل هو أكل الأموال و الربا هو الزيادة في الأموال، فيعم مطلق الربا و لو كان لغرض الانتفاع، فإن الأغراض لا توجب قيلاً في الحكم، فلا إجمال في الآية، لاسيما إذا كان اللام فيها للعهد أيضاً و المعهود هو ما تعارف عليه اليهود من الربا المعاضي و كان متعارفاً في الجاهلية.

الآية الثالثة: و هي آيات و أطول دليل من الكتاب في تحريم الربا و التشديد عليه بأشد ما

يكون، إلى أن بلغ به الحرب مع الله ﷻ و الرسول ﷺ.

قال سبحانه و تعالى:

﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَ أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَ حَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَ أَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَ مَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَ يَرْبِي الصَّدَقَاتِ وَ اللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَ عَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَ آتَوْا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَ لَا هُمْ يَحْزَنُونَ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَ ذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَ رَسُولِهِ وَ إِنْ نُبِئْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَ لَا تُظْلَمُونَ﴾^٢.

١. آل عمران، ١٣٠.

٢. البقرة، ٢٧٥ - ٢٧٩.

المستفاد من هذه الآيات الكريمة أنّ المسلمين كأنهم امتنعوا عن طاعة الله في تحريم الربا الذي نزلت به الآية الكريمة الثانية و هي قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾.

و كأنهم اعترضوا على ذلك و قالوا «إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا» أي إذا حرم الربا فلا بدّ و أن يحرم البيع أيضا، لعدم الفرق بينهما في الانتفاع بهما للبتاع و المرابي، فمَثَلُوْا البيع بالربا و شبهوه به في الحرمة، نظير قولك زيد كالأسد، أي في الشجاعة و لم يقولوا «إِنَّمَا الرِّبَا مِثْلُ الْبَيْعِ»، فإذا حلّ البيع لا بدّ و أن يحلّ الربا أيضا» و النكتة في ذلك أنّ التشريع بحرمة الربا كان تقييلا عليهم، فاعترضوا قائلين «إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا»، أي لا بدّ و أن يحرم البيع أيضا، فإذا كان كذلك، أي حرّما معا، فلازمه سقوط الأسواق عن الأخذ و العطاء و لزم الحرج الشديد و إفساد المعاش و المعاد، فلا بدّ من تحليلهما معا، لقيام الأسواق بهما، فلاجمال للفرق بينهما بالحليّة و الحرمة، فإنّ البيع بأكثر نسبة كالقرض الربوي بأكثر، فما هو الفارق؟

و قد أجابتهنّ تعالى أولا: بأنّ الله أحلّ البيع و حرّم الربا، سواء قلنا بأنّ الجملة حالية أو مستأنفة؛ إذ لا يفرق ذلك فيما هو المقصود من الدلالة على حرمة الربا. على أيّ تقدير، فهذا حكم إلهي لا بدّ من إطاعته.

و ثانيا: أنّه لم يكتف بذلك، بل علّل تحريم الربا بأنّه ظلم على المأخوذ منه، حيث قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَبُيْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾، أي: إن الأخذ الزائد على رأس المال - و هو الربا - ظلم على المأخوذ منه و هذا بخلاف البيع، فإنّ أخذ الثمن من المشتري إنّما هو في مقابل المثلث - أي المبيع - فليس بظلم، بخلاف أخذ الربا الذي هو زائد على أصل رأس المال، كما في القرض الربوي، فإنّ رأس المال هو المقدار المأخوذ قرضا، و الزائد و هو ما يدفعه المقترض إلى المقرض زائدا على أصل القرض، كما إذا أعطاه ألف درهم قرضا لمدة شهر فأخذ منه ألف و مائة درهم مثلا، فإنّ هذا ظلم، لعدم ما يقابل المائة الزائدة بشيء، فحاولت الآية الكريمة لبيان عدم مثلية البيع للربا بأنّ البيع عدل و الربا ظلم، إقناعا للمقرضين.

هذا هو المستفاد من مجموع الآيات الكريمة الواردة في الربا على الترتيب:

الأول: التحريم على اليهود المشعر بلزوم التحريم على المسلمين.

الثاني: التحريم على المسلمين رأساً.

الثالث: تأكيد التحريم المشتمل على الجواب عن اعتراضهم على الحرمة و دعواهم عدم

تاجتوا

سال اول. شماره ۱. بهار و تابستان ۱۳۹۶

الفرق بين البيع و الربا. و الجواب على ذلك أوّلاً: بأنّ الفارق هو حكمه تعالى و ثانياً: هو تحقّق الظلم في الربا دون البيع، وليس حكمه تعالى تعبّداً محضاً، بل لحكمة بالغة و هو الحكيم الخبير.

ثمّ إنّه لا فرق في تحقّق الظلم بين الربا الاستهلاكي و الإنتاجي؛ لأنّه من المعلوم أنّ الظلم في الربا هو ظلم مالي بلاعوض و هذا لا يفرق فيه بين الأخذ من الفقير أو الغني، و المحتاج أو التاجر، فإنّ الغني إذا أخذ منه مال بلاعوض فهو ظلم في حقه و لو كان أغنى الأغنياء، فإنّ الظلم قد يكون على نفس الإنسان و أخرى في عرضه و ثالثة في ماله و لا يفرق ذلك بين الفقير و الغني و العاقل و التاجر في الأمور الثلاثة.

نعم، ينجح الظلم على التاجر بما يربحه في تجارته بالقرض الربوي و مثلاً يعطي عشرة آلاف درهم للبنك رباء و لكن يربح بالقرض الربوي عشرين ألف درهم مثلاً، إلا أنّه ينتقض:

أوّلاً: بانجبار الفقير المقرض ربوياً أيضاً بعلاج مريضه، كولدته العزيز إذا صرف القرض الربوي في علاجه و طاب و هذا الانجبار أعظم بكثير من الانجبار بالربح المالي.

ثانياً: إنّ شيئاً من ذلك لا يرفع الظلم الربوي؛ لأنّه مال مأخوذ لا عوض و الانجبار بأمر خارج لا يرفع الظلم الربوي، فإنّ هذا يشبه أن يأخذ زيد منك ألف درهم ظلماً و يهديك عمرو ألف درهم إحساناً؛ فإنّ ظلم زيد لا يرتفع بإحسان عمرو.

هذا هو المتحصّل من مجموع الآيات الكريمة الواردة في حرمة الربا.

الاستدلال الفقهي على حرمة الربا

بقي علينا الاستدلال بالآيات الكريمة على حرمة الربا مطلقاً، سواء ما يؤخذ من الفقير المحتاج إلى الاقتراض لمعالجة مريضه أو تعمير داره أو نحو ذلك ممّا يحتاج إليه في ضرورة معاشه أو ما يؤخذ من التاجر المستريح بما يقترضه من نحو البنك و نحو التاجر أرباب الصناعات و المصانع بل الحكومات و نحوهم من أولى الثروات الطائلة، فإنّ استقرارهم من البنوك يكون للاسترباح و إقامة السوق التجاري في البلد، بل التعامل مع البلدان و الحكومات الأخرى.

لا ينبغي التأمّل في إطلاق الآية الكريمة و هي قوله تعالى «أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَ حَرَّمَ الرِّبَا» و شمولها لمطلق المعاوضات الربوية من دون دخل أغراض المقرضين في ذلك أبداً، فإنّ أغراضهم لاتعدّ و لاتحصى و لاترجع إلى ضابط كليّ، فإنّ الفقير المحتاج قد يقترض بداعي التجارة و

تاجراً

الردّ على القول بجواز الربا الإنتاجي

الغني قد يقترض بداعي الحاجة الضرورية.

تقريب الاستدلال: لانشكَّ أن المراد من قوله تعالى «حَرَّمَ الرِّبَا» الربوا المعاوضي في الماليات و ذلك بقرينتين:

الأولى: عطف الربا على البيع؛ إذ لا معنى لتحريم مطلق الزيادات - كالزيادة في الأكل و الشرب ونحو ذلك - على حلية البيع، فإن «الربا» في اللغة و إن كان بمعنى مطلق الزيادة حتى في مثل الأكل و الشرب و نحوهما، إلا أن القرينة المتصلة تحددها في موضوع خاص و هو الزيادات في المعاوضات المالية كالاقتراض الربوي، ثم إنه لا يتحقق مفهوم الزيادة إلا بين شيئين متماثلين و متحدين في الجنس، كزياده عشرة أمان من الحنطة على خمسة منها، و زيادة ألف و مائة درهم على ألف درهم و عدم صدق الزيادة على ثمن الكتاب على الكتاب؛ فلا يصح أن يقال: إن ثمن الكتاب كعشرة دراهم أزيد من الكتاب، لعدم اتحادهما (الكتاب و الدرهم) في الجنس.

نعم، يصح أن يقال: إن الثمن المسمّى أكثر من ثمن المثل فيما لو اشترى الكتاب بأغلى من ثمنه السوقي و لكن هذا أيضا في المتجانسين أي الثمنين لا الثمن و الثمن.

و بالجملة، لا إشكال في أن المراد من «الربا» في الآية الكريمة الزيادة في المعاوضات و مقتضى إطلاقها عدم الفرق بين القرض بداعي الحاجة أو بداعي التجارة، لعدم دخل الدواعي في الأحكام الوضعية و منها فساد المعاملات الربوية و منها القرض الربوي و الحكمة و هي الظلم جارية فيها، كما ذكرنا، فإنها الزيادة بلاعوض معاملي، كما أن الزنا حرام، سواء كان بداعي الشهوة و اللذة أو بداعي إظهار العناد و الغلبة.

و بالجملة، القرينة الأولى هي عطف الربا على البيع.

و القرينة الثانية: ذيل الآية الكريمة قوله تعالى: «وَإِنْ تَبْتِغُوا فَلَکُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِکُمْ»، فإن رأس المال هو الميزد عليه، كما إذا أقرضه ألف درهم، فإن هذا هو رأس المال، فإذا اشترط عليه الزيادة لمدة شهر مثلا مائة درهم يكون هو الربا و قال تعالى «وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا» أي في مقابل رأس المال، فهذه قرينة على أن المراد من قوله تعالى في الصدر «حَرَّمَ الرِّبَا» هو الزيادة المالية في المعاوضة و هي القرض الربوي أو المعاملة الربوية، كما في المكييل و الموزون المتجانسين، كما هو المقرر في محلّه.

فتحصّل أنّه لا مجال للمناقشة في ظهور الآية الكريمة «أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَ حَرَّمَ الرِّبَا» في مطلق

تاجتقا

سال اول، شماره ۱، بهار و تابستان ۱۳۹۶

المعاوضات الربوية في المكيل و الموزون المتجانسين، كالحنطة بالحنطة و أمّا الزيادة في المعدودات فقد خرجت بالدليل الخاصّ و إلا لشملتها الآية الكريمة أيضاً، كما هو المقرّر في الفقه في كتاب البيع. و غرضنا من هذه السطور تعميم تحريم القرض الربوي لمطلق الأغراض في الاقتراض و إثبات عدم دخل الدواعي في الحرمة.

و السعي في تحليله إذا كان بداعي الاسترباح إنّما هو سعي في إخضاع الدين للوضع الموجود و هذا ممّا يوجب التجرّي على أحكام الله تعالى و اضمحلال الدين المقدس تدريجاً؛ إذ لا تحديد و لا تسديد للأهواء، فإنّ النفس لأمانة بالسوء و السوء لا يخضع للدين و دائرته واسعة بوسعة حبال الشيطان و العياذ بالله.

الاستنتاجات

١. ما هو المقسم بين الربا الاستهلاكي المحرّم و الربا الإنتاجي المحلّل و ما هو الدليل الشرعي على ذلك؟

٢. إن الربا الإنتاجي كالربا الاستهلاكي في معرض الظلم فالعلة المستفادة من قوله تعالى ﴿وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾^١ موجودة فيه أيضاً.

٣. الآيات الكريمة في تحريم الربا، مطلقة و ليست بمجملة.

فهرس منابع

١. الصانعي، يوسف؛ رباى توليدى؛ قم: ميثم تمار، الطبعة الرابعة، ١٣٨٤ ش.
٢. علامة الطباطباي، السيد محمد حسين؛ الميزان في تفسير القرآن؛ قم: دفتر انتشارات اسلامي، الطبعة الخامسة، ١٤١٧ ق.

تأجتهاد

الرد على القول بجواز الربا الإنتاجي